المرفق الثاني

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، المعقودة في سانت جورجز بغرينادا في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨

أولا – مقدمة

١ – أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١١٩/٦٥، الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠ عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، وأهابت بالدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواصلة تنفيذ خطة عمل العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (A/56/61، المرفق) والتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على استكمال الخطة عند الاقتضاء، لكي تُستخدم كأساس لخطة عمل للعقد الدولي الثالث.

٢ – ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ١١١/٧٢، على برنامج عمل اللجنة الخاصة المتوخى لعام ٢٠١٨، الذي يشمل عقد حلقة دراسية في منطقة المحيط الهادئ تنظمها اللجنة ويحضرها ممثلو جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣ – وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو تمكين اللجنة الخاصة من استقاء آراء ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والخبراء وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية إنهاء الاستعمار، الذين يمكنهم مساعدة اللجنة الخاصة في تحديد نُهج السياسات والسبل العملية التي يمكن اتباعها في عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وستساعد المناقشاتُ التي تجري في إطار الحلقة الدراسية اللجنةَ على إجراء تحليل وتقييم واقعيّين للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، وللسبل التي تتيح لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تعزيز برامج المساعدة المقدَّمة لتلك الأقاليم.

٤ – وستواصل اللجنة الخاصة النظر في مساهمات المشاركين في دورتها الموضوعية المقرر عقدها في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٨، بغرض تقديم مقترحات للجمعية العامة بشأن تحقيق أهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

ثانيا – تنظيم الحلقة الدراسية

٥ – عقدت الحلقة الدراسية في غرينادا في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨. وعُقدت في إطارها خمس جلسات شارك فيها ممثلون للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى جانب خبراء (انظر التذييل الأول). ونُظمت الحلقة الدراسية على نحو يشجع على إجراء تبادل مفتوح وصريح للآراء.

٦ - وتولّى تنظيم الحلقة الدراسية الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والتون ألفونسو ويبسون، بمشاركة ممثلي الدول التالية الأعضاء في اللجنة: أنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، والجمهورية العربية السورية، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيراليون، وشيلي، والصين، والعراق، وغرينادا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وكوت ديفوار، ونيكاراغوا. وشاركت الدول التالية بصفة دول مراقبة: الأرجنتين، وإسبانيا، والجزائر، والمغرب. وبالإضافة إلى ذلك، شارك في الحلقة الدراسية سبعة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وخمسة خبراء.

٧ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو، عين الرئيس كيشا أنيا ماكغواير (غرينادا) وياسي ماكسيمين برو (كوت ديفوار) نائبين لرئيس الحلقة الدراسية، إلى جانب فريد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) مقرراً، وفقاً لأحكام المادة ٢ من النظام الداخلي للحلقة الدراسية.

٨ - ويرد فيما يلي جدول أعمال الحلقة الدراسية:

١ - دور اللجنة الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فيما يتعلق بعدم ترك أي أحد خلف الركب: الاستراتيجيات والتحديات.

٢ - منظورات الدول القائمة بالإدارة، وحكومات الأقاليم، والدول الأعضاء المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن عملية إنهاء الاستعمار:

(أ) التطورات السياسية وأهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي:

'١' في منطقة المحيط الهادئ؛

'٢' في منطقة البحر الكاريبي؛

'٣' في مناطق أخرى؛

(ب) تمويل التنمية: التدابير الرامية إلى معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأثر الكوارث الطبيعية داخل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣ - دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤ - الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل المحددة للمضي قدما بخطى إنهاء الاستعمار: الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة باللجنة الخاصة.

٥ - التوصيات.

ثالثا – وقائع الحلقة الدراسية

ألف – افتتاح الحلقة الدراسية

٩ – في ١٠ أيار/مايو، افتتح رئيس اللجنة الخاصة الحلقة الدراسية. وأعرب عن شكره لحكومة غرينادا لاستضافتها الحلقة الدراسية، مشيرا إلى أن غرينادا بلد معروف جيدا بالتزامه الراسخ بقضية إنهاء الاستعمار وأنه استضاف حلقات دراسية للجنة الخاصة مرتين من قبل في عام ١٩٩٢ وعام ٢٠٠٧. وذكر أن الاقتناع بضرورة المضي قدما بجدول أعمال إنهاء الاستعمار، على نحو ما أكدت عليه الجمعية العامة باستمرار، يبرز أهمية مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٨ تتيح أيضا فرصة سانحة للتفكير في الأسبوع السنوي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذي يحتفل به كل عام ابتداء من ٢٥ أيار/مايو، وفقا لقرار الجمعية ٩١/٥٤.

١٠ – وألقى أيضا بيتر ديفيد، وزير الشؤون الخارجية والعمل في غرينادا، كلمة أمام حفل افتتاح الحلقة الدراسية. فقال إن الحلقة الدراسية يمكن أن تؤثر على مسار عملية إنهاء الاستعمار في المستقبل. وأضاف أن غرينادا تعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة الخاصة، مشيرا إلى أن البلد نفسه قد سار على درب إنهاء الاستعمار. وذكر أنه ما زال هناك ١٧ إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، معظمها بلدان شقيقة في منطقة البحر الكاريبي. وذكر أيضا أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ما زالت عرضة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير بأنواعها، مشيرا إلى الدمار الذي أحدثه إعصار إيرما وإعصار ماريا في عام ٢٠١٧.

١١ – وتلا رئيس وحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة رسالة من الأمين العام. وذكر الأمين العام أن الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة أولية لمستقبل مشترك يطبعه السلام والازدهار، وشدد على أن تنفيذ هذه الخطة مهم بشكل خاص للأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تواجه تحديات تغير المناخ، والحصول على الرعاية الصحية، وتنويع الاقتصاد، وحفظ الموارد البحرية، وندرة مياه الشرب (انظر التذييل الثاني).

باء – البيانات والمناقشات[(١)]

١٢ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، أدلى ببيانات تتعلق ببرنامج العمل ممثلو كل من المغرب، وغرينادا، ودومينيكا، وكوبا، والجمهورية العربية السورية، وتيمور – ليشتي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والجزائر، وسيراليون[(٢)]. وعلّق الرئيسُ الجلسة. وبعد استئناف الجلسة، أدل ببيان. وأدلى أيضا ببيانات ممثلو غرينادا، وسانت كيتس ونيفس، ودومينيكا، وبابوا غينيا الجديدة، والجمهورية العربية السورية، وكوبا. وعلّق الرئيسُ الجلسة. وبعد استئناف الجلسة، أدلى ببيان آخر واعتمدت الحلقة الدراسية برنامج عملها (PRS/2018/CRP.2/Rev.1)، بصيغته المنقحة شفوياً[(٣)].

(١) البيانات وورقات المناقشة متاحة على الرابط: www.un.org/en/decolonization/index.shtml.

(٢) يرد موجز لتفاصيل البيانات المقدمة في النشرة الصحفية المتعلقة بالجلسة، وهذه الأخيرة متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

(٣) وثائق الحلقة الدراسية متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه اللجنة الخاصة إلى موضوع عام ٢٠١٨. وأشار إلى أنه في أعقاب صدور قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الذي اعتمدت به الجمعية العامة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أجرت اللجنة الخاصة مناقشات مثمرة، أكدت فيها على أهمية تعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم. وشددت الجمعية العامة، في قرارها ٩٢/٧٢ المتعلق بالأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أهمية سياسة الشمول. واسترسل مشيرا إلى أن اللجنة الخاصة حددت، في الملاحظات الختامية المتعلقة بالحلقة الدراسية التي عُقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين في عام ٢٠١٧، عددا من المسائل في عملية إنهاء الاستعمار خلال العقد الثالث، شملت أثر تغير المناخ، لا سيما في الأقاليم، وأقرت أيضا بأن تغير المناخ عرض العديد من الأقاليم لهشاشة بيئية واقتصادية أكبر بكثير.

١٤ - وأيضا في نفس الجلسة، قدم الخبير بيتر كليغ عرضا. وقدمت تعليقات وبيانات ذات صلة بالموضوع من جانب ممثلي إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وسيراليون، وكذلك من جانب جوزيف بوسانو (جبل طارق).

١٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٩ أيار/مايو، تناول المشاركون حالة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى واستمعوا إلى عروض ذات صلة بمسائل مونتسيرات وجبل طارق وجزر فوكلاند (مالفيناس)[٤] والصحراء الغربية. واستمع المشاركون أيضا إلى عرض قدمته خبيرة، هي فيلما ريفرون كولاسو، بشأن الحالة في بورتوريكو. وأدلى الرئيس ببيان، وأدلى ببيانات أخرى ممثلو كل من كوبا، وإسبانيا، والأرجنتين، والمغرب، ونيكاراغوا، وشيلي، وسانت كيتس ونيفس، وكوت ديفوار، وتيمور - ليشتي، ودومينيكا، وغرينادا، والجزائر، وأنتيغوا وبربودا، وسيراليون، وسانت لوسيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وبابوا غينيا الجديدة. وأدلى أيضا أحد الخبراء ببيان، وهو لويس فيرنيت.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، استمع المشاركون إلى عرضين قدمهما عن طريق التداول بالفيديو ستيفن أومالي، في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بربادوس؛ وديل ألكسندر، في المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو. واستمع المشاركون أيضا إلى عرض قدمه الخبير كارلايل كوربن.

١٧ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٠ أيار/مايو، استمع المشاركون إلى عرض قدمه الخبير سيرجي تشيرنيافسكي. وقدمت إندونيسيا وكوبا والجزائر والجمهورية العربية السورية تعليقات وبيانات ذات صلة بالموضوع. وقُدمت تعليقات أيضا من مشاركين آخرين.

١٨ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٠ أيار/مايو، استمع المشاركون إلى ثلاثة ممثلين لأقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ واستمعوا إلى عروض ذات صلة بالموضوع قدمها إلياسالو فاليلي ألي، عن مسألة ساموا الأمريكية؛ وأماندا بلاس، عن مسألة غوام؛ وإنجل رايغاداس، عن مسألة بولينيزيا الفرنسية. وأدلى ببيانات ممثلو كل من كوبا، وسيراليون، وبابوا غينيا الجديدة، وإندونيسيا، وأنتيغوا وبربودا، والأرجنتين. وأدلى ببيانات أيضا كل من إنجل رايغاداس (بولينيزيا الفرنسية)، وروجر أنتوني

(٤) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

إدواردز (جزر فوكلاند (مالفيناس))، وجوزيف بوسانو (جبل طارق)، وأيلان أناما كيلوي (مجموعة رأس الحرب الميلانيزية).

١٩ - وبعد الجلسة الرابعة، عقد أعضاء اللجنة الخاصة الذين حضروا الحلقة الدراسية مشاورات غير رسمية بشأن مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية.

جيم - اختتام الحلقة الدراسية

٢٠ - في الجلسة الخامسة، المعقودة في ١١ أيار/مايو، عرض المقرر مشروع التقرير الإجرائي للحلقة الدراسية، الوارد في الوثيقة PRS/2018/CRP.19/Rev.1، والذي اعتُمد.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمد المشاركون بالتزكية مشروع قرار أعربوا فيه عن تقديرهم لحكومة غرينادا وشعبها (انظر التذييل الثالث).

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى الأمين الدائم لوزارة خارجية غرينادا بملاحظات ختامية. وبعد ذلك، أدلى الرئيس ببيان ختامي.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٣ - أشار أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون في الحلقة الدراسية إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإلى دور اللجنة الخاصة في دراسة تطبيق الإعلان وتقديم الاقتراحات والتوصيات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والمرحلة التي بُلغت في التنفيذ وإبلاغ الجمعية عن هذا الموضوع.

٢٤ - وأكد أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون مجددا على الأهمية المتواصلة للاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الحلقات الدراسية السابقة.

٢٥ - وإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة ٩ من النظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2018/19، المرفق)، سيُقدم أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون استنتاجات الحلقة الدراسية وتوصياتها إلى اللجنة الخاصة في دورتها الموضوعية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ألف - تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي - التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

٢٦ - جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أشاروا إلى أن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ أعلنتها الجمعية العامة عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، وقيّموا التقدم المحرز، واستعرضوا أساليب العمل الحالية واستجمعوا زخما متجددا بهدف إنجاز المهمة التاريخية التي كلفت بها اللجنة الخاصة؛

(ب) سلموا بأن القضاء على الاستعمار هو إحدى أولويات الأمم المتحدة ولا يزال إحدى أولوياتها للعقد الدولي الثالث الذي كان قد بدأ في عام ٢٠١١، وشددوا على ضرورة تخصيص ما يكفي

من الدعم المالي لوحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة من أجل التنفيذ التام للولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء؛

(ج) أكدوا من جديد على دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار والتعجيل بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق أهداف العقد الثالث، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٩/٦٥، فضلا عن رصد الحالة في الأقاليم؛

(د) أكدوا من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيادة العملية السياسية نحو إنهاء الاستعمار بدعم قوي من الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، وشددوا على أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة ينبغي أن يوفر إلى أن تحل بطريقة مرضية جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة؛

(هـ) أشاروا إلى أن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، ليس كاملا طالما ظلت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، وفقا للقرارات ذات الصلة فيما يخص جميع الأقاليم التي ينظر في حالاتها في إطار جدول أعمال اللجنة الخاصة[٤]، بما في ذلك القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة واللجنة بشأن حالات استعمارية خاصة ومعينة، وشددوا على أن الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تكفلها الأمم المتحدة واللجنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخين ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠؛

(و) سلموا بأنه ما زال الكثير مما يتعين القيام به في مجال إنهاء الاستعمار، ومع ذلك، أقروا بالجهود المبذولة من أجل تنشيط أعمال اللجنة الخاصة بما يتماشى مع ولاياتها؛

(ز) حدّدوا عددا من المسائل في عملية إنهاء الاستعمار أثناء العقد الثالث، بما في ذلك أثر تغير المناخ، لا سيما على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، ودور التعاون الإقليمي، والتثقيف والتوعية العامة، ودور المجتمع المدني، ودور المرأة، وتمكين الفئات الضعيفة من الناس، وضرورة بناء القدرة على الحكم الذاتي الكامل؛

(ح) أخذوا في اعتبارهم قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) بشأن سيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولما يتصل بالموضوع من قرارات صادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدوا، في ضوء الطابع الشامل لكثير من التحديات التي تواجهها بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار دينامية العالم المترابط في يومنا هذا، على ضرورة بذل جهود، من خلال مشاركة الأطراف المعنية، وعلى أساس كل حالة على حدة، من أجل مواصلة تعزيز القدرة الإدارية والحوكمة الرشيدة والاستدامة الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك لتمكين الأقاليم من معالجة المسائل الشاملة بطريقة كلية؛

(ي) أقرّوا بأن تغير المناخ قد جعل العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي معرضة لهشاشة بيئية واقتصادية أكبر، وبأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة أبرزت أهمية الاستدامة الاقتصادية وتنويع الأسس الاقتصادية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أقروا بالدور المهم الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والتنظيمات الإقليمية في مساعدة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على مواجهة مختلف التحديات الناشئة، وفي هذا الصدد، دعوها إلى التعجيل بمشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بناء على دعوة من اللجنة وعن طريق الدورة العادية للجنة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة بالموضوع، ودعوا اللجنة الخاصة إلى إعداد برامج للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع؛

(ل) شددوا على أن التثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك تثقيف الشعوب الأصلية وتوعيتها، ما زالا يشكلان عنصرين حاسمين في إنهاء الاستعمار، وأشاروا، في هذا الصدد، إلى مسؤولية الدول القائمة بالإدارة عن ضمان أن تكون الشعوب المعنية في وضع يمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الوضع السياسي لأقاليمها في المستقبل، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي دعت فيها الجمعية العامة الدول القائمة بالإدارة إلى أن تعد، بالتعاون مع حكومات الأقاليم وهيئات منظومة الأمم المتحدة المناسبة، برامج للتثقيف السياسي للأقاليم بهدف تعزيز الوعي بين الناس بحقهم في تقرير المصير؛

(م) رحّبوا بالدعوات إلى تنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز وعي الناس بطبيعة العلاقة الدستورية في بعض الأقاليم، تشارك فيها الأمم المتحدة، والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ن) أكدوا أهمية دور المرأة في عملية إنهاء الاستعمار، في مجالات منها التعليم، والقضاء على الفقر، وتمكين المجتمع المحلي؛

(س) اعترفوا بدور الحوار مع المجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبالحاجة إلى تعزيزه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ع) اعترفوا بدور المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية، في عملية التنمية وفي تيسير تحقيق الاستدامة الاقتصادية في الأقاليم ورفاه شعوبها؛

(ف) شدّدوا على أن عمليات استعراض الوضع و/أو الاستعراض الدستوري في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عمليات دقيقة ينبغي أن تلبي توقعات معينة صوب تحقيق إنهاء الاستعمار فيها، على أساس كل حالة على حدة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال الاتصال والحوار غير الرسميين وعلى المستوى العملي فيما بين جميع المعنيين؛

(ص) أكدوا مجددا أن تعزيز التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يظل أمرا ذا أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وستستفيد منه جميع الأطراف المعنية، بما فيها الدول القائمة بالإدارة ذاتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١١/٧٢ وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، وأعربوا في هذا الصدد عن أسفهم لعدم تمثيل الدول القائمة بالإدارة التي

لم تشـــارك في الحلقة الدراســـية لعام ٢٠١٨، وكرروا دعوتهم الموجهة إلى جميع الدول القائمة بالإدارة للدخول في حوار بناء مع اللجنة الخاصة في المستقبل؛

(ق) أكدوا من جديد على أن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون النشط للدول القائمة بالإدارة، وفي هذا الصـدد، شـددوا على أنه يعتبر من المفيد أن يكرر طلب اسـتخدام المسـاعي الحميدة للأمين العام في هذه العملية؛

(ر) شـددوا على أهمية المشـاركة الكاملة والهادفة في الحلقات الدراسـية الإقليمية من جانب المدعوين، وفقا للمبادئ التوجيهية للحلقات الدراسـية ونظامها الداخلي، وأعربوا في هذا الصـدد عن بالغ قلقهم من العقبـات البيروقراطية التي تعترض هـذه المشـــاركة وحثوا جميع الجهـات المعنية على أداء جميع واجباتهم في حينها وبمسؤولية تحقيقا لتلك الغاية؛

(ش) اعترفوا بأهمية مشاركة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في اللجنة الخاصـة بنشـاط في عمل اللجنة، ورحبوا في هذا الصـدد بمشـاركة الأرجنتين، وإسـبانيا، والجزائر، والمغرب في الحلقة الدراسية؛

باء – تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضـــاء على الاســـتعمار: صـــوب تحقيق أهداف التنمية المســـتـدامـة في الأقـاليم غير المتمتعـة بـالحكم الـذاتي: التحـديـات الاجتمـاعيـة والاقتصـادية والبيئية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك متابعة الحلقة الدراسـية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٧

٢٧ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في ساموا الأمريكية:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل حاكم ســـاموا الأمريكية والمعلومات التي قدمها[٥]؛

(ب) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل الذي أعرب عن رأيه بأن شـــعب ســـاموا الأمريكية راض عن علاقة ساموا الأمريكية بالولايات المتحدة، التي يمكن وصفها بأنها علاقة قوية وصحية ومفيدة لشعب الإقليم وحكومته وأن أهم فائدة تجنيها ساموا الأمريكية هي حماية حقوق شعوبها الأصلية في الأرض، على النحو المنصوص عليه في وثيقة التنازل؛

(ج) أحاطوا علما أيضـا بالمعلومات التي قدمها الممثل والتي تفيد بأن الوضـع السـياسـي لسـاموا الأمريكية بوصـفها إقليما غير مدمج وغير منظم تابع للولايات المتحدة يحد من قدرتها فيما يتعلق بالحكم الذاتي ويجعلها خاضعة للقرارات التي تتخذها الدولة القائمة بالإدارة؛

(د) أحاطوا علما كذلك بالبيان الذي أدلى به الممثل والذي مفاده أن بعض جوانب شكل حكومة الإقليم وعلاقتها مع الدولة القائمة بالإدارة صـعبة وتحتاج إلى تحسـين، إلا أنه يمكن إيجاد الحلول

(٥) النائب العام.

في إطار النظامين السياسي والقضائي للدولة القائمة بالإدارة، وأن حكومة الإقليم تتخذ إجراءات قانونية لمواجهة أثر الإجراءات الاتحادية غير المواتية وتلتمس الدعم الضمني من المجتمع الدولي؛

(هـ) أشاروا إلى إنشاء مكتب الحالة السياسية واستعراض الدستور والعلاقات الاتحادية في ساموا الأمريكية في عام ٢٠١٦، وأحاطوا علما بالمعلومات التي قدمها الممثل والتي مفادها أن حكومة ساموا الأمريكية تعتزم التماس تمويل إضافي من الدولة القائمة بالإدارة من أجل مواصلة عمل المكتب وتوسيع نطاقه؛

فيما يتعلق بالحالة في غوام:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل لحاكم غوام وللمعلومات التي قدمها[٦]؛

(ب) أشاروا إلى ما أعرب عنه من قلق في عام ٢٠١٧ بشأن الحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة، والذي تطعن فيه حكومة الإقليم حاليا، وهو يقضي بأن استفتاء شعبيا بشأن غوام لا يمكن أن يقتصر على السكان الأصليين، ومن ثم فهو غير دستوري، وأشاروا أيضا إلى المعلومات التي تفيد بأنه، نتيجة لذلك، جرى وقف الاستفتاء الشعبي وأنه لا يمكن ملء سجل إنهاء الاستعمار، على النحو الذي يقتضيه القانون المحلي؛

(ج) أحاطوا علما بالبيان الذي أدلى به الممثل، الذي قدم معلومات مستكملة عن الحالة في غوام منذ الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٧، بما في ذلك التحديات المالية التي يواجهها الإقليم وعملية الاستئناف الجارية في الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالاستفتاء الشعبي لغوام من أجل تقرير مصيرها؛

(د) رحبوا بالمشاركة النشطة لحكومة غوام وشعبها في أنشطة اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة في عام ٢٠١٧؛

(هـ) أحاطوا علما بطلب حاكم غوام في عام ٢٠١٧ إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وهي زيارة كانت معلقة ووصفها الممثل بأنها سبيل لإلقاء الضوء على سعي الجزيرة إلى تقرير المصير والاعتراف بالتحديات الجديدة التي تواجهها غوام في إنهاء الاستعمار؛

(و) لاحظوا بارتياح أنشطة لجنة إنهاء الاستعمار في غوام، وأفرقة العمل المكلفة بتثقيف الجمهور بشأن كل خيار من الخيارات السياسية المتاحة بشأن غوام وجامعة غوام من أجل المضي قدماً في تقرير المصير؛

(ز) رحبوا بتصميم الإقليم على المضي قدما في السعي إلى تقرير مصيره واتخاذ خطواته المقبلة في عملية إنهاء الاستعمار؛

فيما يتعلق بالحالة في بولينيزيا الفرنسية:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به ممثل حكومة الإقليم والمعلومات التي قدمها[٧]؛

---

(٦) المدير التنفيذي للجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال شعب الشامورو لحقه في تقرير مصيره وممارسته لهذا الحق.

(٧) مدير مكتب الشؤون الدولية، والوفد المعني بالشؤون الدولية والأوروبية وشؤون المحيط الهادئ، في مكتب الرئيس.

(ب) شاطروا اللجنة الخاصة قلقها المستمر من عدم تقديم الدولة القائمة بالإدارة معلومات عن الإقليم عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة؛

(ج) شدّدوا في هذا الصدد على أهمية ضمان توافر معلومات موضوعية وموثوقة عن الحالة في الإقليم كوسيلة لاستكمال ورقة العمل الإعلامية التي أعدتها الأمانة العامة؛

(د) أحاطوا علما ببيان الممثل الذي ذكر أن بولينيزيا الفرنسية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ولا تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الاضطهاد، وأشار إلى أنه بخلاف الخيارات الثلاثة المتاحة لتقرير المصير، اختار الإقليم وضعا يتمثل في استقلال ذاتي موسع، وشدد على أنه عقب انضمام الإقليم إلى منتدى جزر المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يعمل الإقليم على تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة لأول مرة في الاجتماع الثامن لقادة جزر المحيط الهادئ المعقود في اليابان يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٨؛

(هـ) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات التي قدمها الممثل والتي تفيد بأن الإقليم قد أجرى مؤخرا انتخابات تشريعية أيدت فيها الأغلبية الأحزاب المؤيدة للحكم الذاتي، وأحاطوا علما كذلك بطلب الممثل الموجه إلى اللجنة الخاصة لتقديم أفكار بشأن الخيارات المتعلقة بالرفع من قائمة الأقاليم وبوضع الأقاليم؛

فيما يتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة:

(أ) لاحظوا بأسف عدم وجود مشاركين من كاليدونيا الجديدة في الحلقة الدراسية؛

(ب) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات التي قدمها ممثل الأمانة العامة لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية بشأن مشاركة المجموعة في كاليدونيا الجديدة والتزامها بمساعدة شعب الكاناك بتقديم منح التعليم العالي وتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في مجموعة رأس الحربة الميلانيزية بهدف تعزيز القدرات اللازمة في الإقليم؛

(ج) اتفقوا في هذا السياق على أهمية التعليم وبناء القدرات بالنسبة لشعب كاليدونيا الجديدة، ولا سيما للشباب؛

(د) رحبوا بإيفاد بعثة زائرة في عام ٢٠١٨ إلى الإقليم كمتابعة لبعثة عام ٢٠١٤ الزائرة قبل الاستفتاء المتعلق بتقرير المصير، الذي سيجرى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛

(هـ) أحاطوا علما بالزيارة التي أجرتها مجموعة رأس الحربة الميلانيزية على المستوى الوزاري إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٨ وباجتماعها مع رئيس فرنسا، حيث ركزت المناقشات على معالجة مسائل من قبيل التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالحالة في توكيلاو:

أعربوا عن تقديرهم للبيان الخطي الذي وجهه رئيس حكومة توكيلاو إلى الحلقة الدراسية.

جيم – تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي: التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك متابعة الحلقة الدراسية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٧

٢٨ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في مونتيسيرات:

(أ) أعربوا عن تقديرهم للبيان الذي أدلى به رئيس وزراء مونتسيرات وما قدمه من معلومات؛

(ب) أحاطوا علما ببيان رئيس الوزراء الذي أكد فيه أن مونتسيرات إقليم يجب إنهاء استعماره وأن الطلب السابق الذي قدم لإزالة مسألة مونتسيرات من جدول أعمال اللجنة الخاصة ينبغي إلغاؤه؛

(ج) أحاطوا علما أيضا بالمعلومات المقدمة التي تفيد بأن مونتسيرات لا يمكنها تحقيق أهدافها الإنمائية إذا استمرت تبعيتها الاقتصادية، التي يُفاقمها استمرار الصعوبات المالية، وأن ضمان تمويل إعادة إنشاء البنى التحتية الأساسية المفقودة ومساعدة الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم من جراء أزمة الثوران البركاني في عام ١٩٩٥ يتطلبان تدخلا من اللجنة الخاصة باعتبارها شريكا محايدا؛

(د) أحاطوا علما بالطلب الذي قدمه رئيس وزراء مونتسيرات لإيفاد بعثة زائرة تابعة للجنة الخاصة إلى الإقليم يمكن أن تشمل أيضا عقد اجتماعات مع الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم الموجودين في المملكة المتحدة وأنتيغوا وبربودا والولايات المتحدة، وأحاطوا علما أيضا بعزم مونتسيرات المشاركة في الدورة الموضوعية للجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

فيما يتعلق بالحالة في بورتوريكو:

(أ) رحبوا بمشاركة الخبيرة القادمة من بورتوريكو، التي عرضت وجهات نظر بشأن عملية إنهاء الاستعمار، ولا سيما بشأن تطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أحاطوا علما بالعرض الذي قدمته الخبيرة القادمة من بورتوريكو التي بينت القيود والتحديات التي تواجه بورتوريكو في أعقاب الدمار الذي لحق بها من جراء إعصار إيرما وإعصار ماريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والتي ذكرت أن عدم وجود سلطات سيادية يعوق شعب بويرتو ريكو عن طلب أو تلقي المعونة المنقذة للحياة من مختلف البلدان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي عرضت تقديم المساعدة؛

(ج) لاحظوا أيضا أن الخبيرة أشارت في عرضها إلى أن الدمار الذي لحق ببورتوريكو بسبب الإعصارين تفاقم أكثر بسبب التدابير التقشفية التي يفرضها مجلس للرقابة المالية والإدارة عينه رئيس الولايات المتحدة، والتي تستهدف نظام المدارس العامة، وجامعة بورتوريكو المملوكة للدولة، وحقوق العمال، والحد من الخدمات العامة والاستحقاقات؛

(د) لاحظوا كذلك أن الخبيرة شددت في العرض الذي قدمته على أهمية أن تفهم الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الآثار الضارة لتغير المناخ وأن تُعرِّف بها وتخطط لها وتخفف منها وتعالجها بفعالية مع مراعاة خصوصية الواقع والبيئة الجغرافية، وكيف أن الدول القائمة بالإدارة تشكل عقبة أمام اعتماد سياسات عامة تمس الحاجة إليها.

دال – تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي – التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق الأخرى، بما في ذلك متابعة الحلقة الدراسية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٧

٢٩ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

فيما يتعلق بالحالة في جزر فوكلاند (مالفيناس):

أشاروا إلى قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن تلك المسألة، التي طلبت استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف التوصل إلى حل دائم للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر، وفقا لقرار الجمعية ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية ٤٩/٣١، الذي دعت فيه الجمعية العامة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات قد تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية، وكررت طلبها إلى الأمين العام تعزيز جهوده من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها عملا بقرارات الجمعية واللجنة بشأن هذه المسألة؛

فيما يتعلق بالحالة في جبل طارق:

أشاروا إلى ضرورة وضع النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة موضع التطبيق من أجل إجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق بهدف التوصل، في إطار اتفاق بروكسل المبرم في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وبعد الاستماع إلى مصالح سكان جبل طارق، إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والمبادئ المنطبقة، ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أنه نظرا لأن المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق لم يعد موجودا، تحاول كل من إسبانيا والمملكة المتحدة إنشاء آلية جديدة للتعاون المحلي بما يحقق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، تشارك فيها السلطات المحلية المختصة في جبل طارق والسلطات المحلية والإقليمية الإسبانية المختصة، وأعربوا عن أملهم في أن تبدأ هذه الآلية عملهاقريبا؛

فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية:

أشاروا إلى ولاية اللجنة الخاصة المتمثلة في السعي إلى تحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأعادوا تأكيد جميع قرارات الجمعية العامة وأعربوا عن تأييدهم لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية والتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، وشدّدوا على ضرورة تجديد الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط عملية البحث عن حل سياسي دائم للمسألة، ودعوا الأطراف إلى مواصلة التحلّي بالإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر عمقا وتركيزا على الموضوع، وبالتالي كفالة تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه ونجاح المفاوضات، وكرّروا تأكيد الدعوة التي وُجهت إلى الأطراف في الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة لمواصلة تلك المفاوضات تحت رعاية الأمين العام، بدون شروط مسبقة وبحسن

نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، من شأنه أن يُتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

هاء – دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٣٠ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) رحبوا بمشاركة ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق التداول بالفيديو، وأحاطوا علما بالمعلومات المقدمة، وأعربوا عن امتنانهم للرئيس، الذي أرسل دعوات، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١١١/٧٢، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية؛

(ب) شجعوا جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على تكثيف مشاركتها في أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المقبلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بناء على دعوة اللجنة، مع مراعاة مسؤولية الوكالات عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ج) أعربوا عن تأييدهم للدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في تعزيز وتوسيع نطاق مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنشطتها بوصفها أعضاء بالانتساب، وخاصة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفقا لولاياتها ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار؛

(د) أحاطوا علما بالعرض الذي قدمه الخبير عن دور الأمم المتحدة الأوسع في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أبرز أن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم لا يمكن أن يعالج بمعزل عن عملية إنهاء الاستعمار وأشاروا إلى دراسة أُجريت في عام ٢٠١٧ من أجل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إدماج الأقاليم في برامج وأنشطة الأمم المتحدة وبشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها الأقاليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واو – اقتراحات ومقترحات تتعلق بالعقد الثالث

٣١ – جاء في الملاحظات الختامية لأعضاء اللجنة الخاصة المشاركين ما يلي:

(أ) أكدوا من جديد، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من القانون الدولي ذي الصلة بالموضوع، أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأنها حرة، بمقتضى هذا الحق، في تحديد وضعها السياسي وفي السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

(ب) أكدوا من جديد أيضا أن كل محاولة ترمي إلى التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ج) أكدوا من جديد أن للأمم المتحدة دورا مشروعا متواصلا تؤديه في عملية إنهاء الاستعمار، وأن ولاية اللجنة الخاصة هي برنامج رئيسي من برامج المنظمة، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم حتى تُحل جميع قضايا إنهاء الاستعمار المعلقة ومسائل المتابعة ذات الصلة بالموضوع بطريقة مرضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة؛

(د) أكدوا من جديد دور اللجنة الخاصة باعتبارها الأداة الأساسية لتعزيز عملية إنهاء الاستعمار ورصد الحالة في الأقاليم؛

(هـ) شددوا على أهمية أن تضع اللجنة الخاصة نهجا استباقيا ومركزا، وأن تعزز تنفيذ ولايتها، سعيا إلى تحقيق هدف إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة الأمم المتحدة، وعلى ضرورة أن تواصل اللجنة معالجة كل حالة بروح من الانفتاح، وأن تستند إلى الخيارات المتاحة وأن تحقق مزيدا من الدينامية في عملية إنهاء الاستعمار، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(و) أعربوا من جديد عن دعمهم للمشاركة الحالية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اللجان الإقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ودعوا إلى زيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ز) أوصوا، في ضوء مساهمات مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية في بناء قدرات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بضرورة تيسير المشاركة الفعالة لتلك الأقاليم في عمل المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات الملائمة، إلى جانب تعزيز التعاون العملي الإقليمي الملموس في مجالات مختلفة مثل الحوكمة، والتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وتمكين المجتمع المحلي؛

(ح) اقترحوا، أيضا في ضوء الدور الهام الذي تقوم به المنظمات والترتيبات الإقليمية في مجال تقديم المساعدة إلى الأقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي دعما لعملية إنهاء الاستعمار، أن تقوم اللجنة الخاصة، وفقا لولايتها وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بتعزيز تفاعلاتها وزيادة تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

(ط) شددوا، استنادا إلى الدروس المستخلصة من ممارسة عقد حلقات دراسية إقليمية سنوية، على ضرورة أن تنظر اللجنة الخاصة في تحديث النظام الداخلي للحلقات الدراسية من أجل إتاحة إيلاء اهتمام متساو وملائم لكل إقليم من الأقاليم المدرجة في جدول الأعمال؛

(ي) أشاروا على اللجنة الخاصة، فيما يتعلق بمسألة التوعية العامة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بمسائل إنهاء الاستعمار، أن تشارك بصورة فعالة، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، في حملة توعية لتعزيز فهم شعوب الأقاليم لخيارات تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وبأن تلتمس سبلا جديدة وابتكارية للترويج لتلك

الحملة، وذلك لأغراض منها تكميل للجهود التي تبذلها تلك الشعوب ولضمان وصول المعلومات المتاحة بالفعل إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ك) أشاروا أيضا على اللجنة الخاصة، بغية المحافظة على التركيز العالمي الذي يتسم به جدول أعمال إنهاء الاستعمار، أن تنظم أنشطة للاحتفال بأسبوع التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك ما يلي:

'١' عقد اجتماع استثنائي للّجنة الخاصة يكرّس تحديدا لأسبوع التضامن، مع توجيه الدعوة إلى الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية؛

'٢' تنظيم مناسبة في مكتبة داغ همرشولد لعرض أفلام وثائقية عن تاريخ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

'٣' تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية في المقر يكرّس لتاريخ اللجنة الخاصة، وتُعرض فيه صور فوتوغرافية وغير ذلك من المواد السمعية – البصرية من محفوظات إدارة شؤون الإعلام؛

'٤' تنظيم مناسبة في المقر لعرض أفلام وثائقية ومعرض للمواد السمعية – البصرية عن حركات التحرّر في الأقاليم؛

'٥' تنظيم برنامج حواري مع رئيس اللجنة الخاصة على إذاعة الأمم المتحدة، وربما يذاع بعد ذلك بشكل متزامن في محطات الإذاعة المحلية التي تتعاون مع إدارة شؤون الإعلام في مجال نشر مواد الأمم المتحدة؛

(ل) أشاروا على اللجنة الخاصة أن تقوم، من خلال شراكتها مع إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة، بتجميع مجموعة مواد صحفية عن إنهاء الاستعمار تتضمن معلومات أساسية عن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقائمة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعلومات أخرى ذات صلة لضمان قيام الصحفيين بتغطية مسألة إنهاء الاستعمار بصورة وافية؛ وأشاروا عليها أن توزّع مجموعة المواد هذه، بصورتيها المطبوعة والإلكترونية، على وسائط الإعلام المحلية في البلد الذي يستضيف الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية، وأكدوا أن جميع المنشورات التي يمكن أن تشكل قوام مجموعة المواد الصحفية متوافرة بالفعل؛

(م) أوصوا بأن تقيم اللجنة الخاصة علاقة عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإنهاء الاستعمار، ولا سيما في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وربما أن تقوم، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، بتوجيه طلب إلى وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة لتجميع قائمة بهذه المنظمات ذات الخبرة في هذا المجال استنادا إلى القائمة الحالية للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2016/INF/5)، مع مراعاة ضرورة التأكُّد، لدى فرز المنظمات غير الحكومية الأخرى التي لم تحصل بعد على هذا المركز، من أن المنظمات غير الحكومية المختارة كجهات شريكة ستلتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة وأنها لن تشارك في أنشطة معادية لدول أعضاء معيّنة؛

(ن) أكدوا كونه مفهوما أن تلك الأنشطة المقترحة جميعها ستغطى بصورة وافية في وسائط إعلام الأمم المتحدة وستحظى بتغطية عالمية من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛

(س) اقترحوا، فيما يتعلق بمسألة التعليم، أن تنظر حكومات الأقاليم المعنية والدول القائمة بالإدارة في إدراج مسائل إنهاء الاستعمار في المناهج المدرسية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ع) شددوا، فيما يتعلق بعمليات استعراض وضع الأقاليم و/أو الدساتير وبعملية إنهاء الاستعمار بوجه عام، على ضرورة تناول هذه العمليات على أساس كل حالة على حدة وبطريقة تحترم حقوق الإنسان وتتسم بالشفافية والمساءلة وشمول الجميع والمشاركة، وبمشاركة الشعب المعني، وذلك وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

(ف) أشاروا، فيما يخص العلاقة مع الدول القائمة بالإدارة، بمواصلة تعزيز ودعم التفاعل والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة باتباع مختلف المنابر والسبل الممكنة، بما في ذلك الحوار غير الرسمي وعلى المستوى العملي، وأكدوا من جديد على ضرورة أن تشارك جميع الدول القائمة بالإدارة بفعالية في عمل اللجنة، ولا سيما الدول التي لم تفعل ذلك؛

(ص) شددوا في هذا الصدد على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز الاتصال والتعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، وحثوا اللجنة على مواصلة استكشاف إمكانية التفاعل المتضافر في هذا الصدد، على المستويات الرسمية وغير الرسمية وعلى أساس كل حالة على حدة، والسعي إلى ذلك التفاعل، بهدف إحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار أثناء العقد الثالث؛

(ق) شددوا أيضا على الأهمية الحاسمة لتكثيف الجهود الحالية لتعزيز العلاقات بين اللجنة الخاصة والدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، وكذلك الخبراء والمجتمع المدني في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(ر) كرروا التأكيد، بالنظر إلى المساهمة القيمة التي يقدمها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقة الدراسية، على أن اللجنة الخاصة، من خلال الآلية المناسبة وبمساعدة الأمانة العامة، ينبغي أن تواصل العمل على تحقيق المشاركة الكاملة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية المقبلة، وعلى أن تيسر الدول القائمة بالإدارة مشاركة الممثلين المنتخبين للأقاليم في الحلقات الدراسية وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

(ش) شددوا على أهمية تعزيز العلاقات فيما بين الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما في مجال تبادل المعلومات عن تلك الأقاليم، وواصلوا في هذا الصدد الإشارة إلى المقترح الذي قدمه ممثل أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن إنشاء شبكة فيما بين تلك الأقاليم؛

(ت) أكدوا في هذا الصدد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة إعادة ترتيب طرق عملها وشحذ قدرتها على عقد الحلقات الدراسية الإقليمية بطريقة ابتكارية، وذلك لكفالة زيادة مستوى مشاركة أعضائها في تلك الحلقات بتمويل من الأمم المتحدة، مما يمكّن اللجنة من الاستماع إلى آراء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة أفضل وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار؛

(ث) شددوا، فيما يتعلق بدور منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على ضرورة مشاركة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية في عمل اللجنة الخاصة بشكل كامل وتعزيز الجهود التي تبذلها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباستخدام الآليات المناسبة، لتقديم المساعدة إلى الأقاليم، وفي هذا الصدد، اقترُح أن تطلب اللجنة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أن يشجع التفاعل الفعال بين المنظمات الدولية المنشأة في إطار منظومة الأمم المتحدة واللجنة، وأكدوا على أنه يلزم أن تطوّر اللجنة سبلا ووسائل لتشجيع مشاركة هذه الوكالات والهيئات، بما في ذلك إجراء تحسينات في مجال الاتصالات، وتعزيز مشاركتها في الحلقات الدراسية الإقليمية لكي تتفاعل مع اللجنة، وتوفير تقارير عن الأعمال المضطلع بها في الأقاليم؛

(خ) أشاروا على اللجنة الخاصة بالعمل على إيجاد السبل والوسائل التي تستطيع بواسطتها أن تعد، على أساس كل حالة على حدة، تقييمات أفضل للمرحلة الراهنة من إنهاء الاستعمار وتقرير المصير في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، بحيث يمكن استخدامها كقائمة مرجعية يقاس على أساسها ما أحرز من تقدم وما تبقى من عمل يجب القيام به، ودعوا، في هذا الصدد، اللجنة إلى مواصلة وضع مقترح مشروع محدد في هذا الشأن؛

(ذ) كرروا التأكيد على ضرورة أن تواصل اللجنة الخاصة العمل من أجل إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمشاركة حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة المعنيتين، على أساس كل حالة على حدة ووفقا لقرار الجمعية العامة ١١١/٧٢ وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاحظوا في هذا الصدد ما أُبدي من اهتمام في الحلقة الدراسية بهذه البعثات الزائرة والبعثات الخاصة؛

(ض) أكدوا من جديد أن عملية إنهاء الاستعمار ستظل غير مكتملة إلى أن تُحسم جميع القضايا المعلَّقة بشأن إنهاء الاستعمار ومسائل المتابعة ذات الصلة بطريقة مرضية ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(أ أ) أكدوا أنه ينبغي، في سياق العقد الثالث، أن تواصل اللجنة الخاصة تقييم التحديات الحالية التي تواجه عملية إنهاء الاستعمار والفرص المتاحة أمامها وأن تضع خطة عمل عملية للعقد الثالث بهدف التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ب ب) شجعوا الدول القائمة بالإدارة على أن تقدم إلى اللجنة الخاصة، في إطار المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

التذييل الأول

قائمة المشاركين

أعضاء اللجنة الخاصة

أنتيغوا وبربودا (الرئيس)	والتون ألفونسو وبسون[1]
	كلاكستون جيسي كورتس دوبيري[1]
	شانتال فيليب
	أشا تشالنجر
شيلي	بابلو إنياسيو كاليس جيراغوسيان
الصين	سون سين
	وانغ نان
كوت ديفوار	ياسي مكسيمين برو[1]
كوبا	هومبرتو ريفبرو روساريو[1]
دومينيكا	لورين روث بانيس-روبيرتس
غرينادا	بيتر ديفد
	ألفا براون
	كيشا أنيا ماكغواير
	مايكل ميتشل
	نيريسا ويليمس
	ت. إيدرين جوزيف
إندونيسيا	إينا هاغنينينغتياس كريسنامورتي
	إيندا نوريا سافيتري[1]
العراق	محمد قاسم كريم
نيكاراغوا	ويندي بالما غوميس
بابوا غينيا الجديدة	فريد ساروفا[1]
سانت كيتس ونيفس	سام تيرنس كوندور[1]
سانت لوسيا	شونا تشارلز
	نانسي تشارلز

(١) عضو في الوفد الرسمي للجنة الخاصة.

سيراليون	أمادو كوروما[1]
	فكتور عبد الله شريف
الجمهورية العربية السورية	عمار عواد[1]
تيمور – ليشتي	ليونيتو مانتلو
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	نايدلي ألفاريس فاخاردو

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الجزائر	صبري بوقدوم
	محمد بصديق
	زينة بن حبوش
الأرجنتين	غونزالو س. ماتسيو
	فريديريكو هوراك
المغرب	عمر هلال
	عبد الرحيم قدميري
	رضوان حسيني
	خداد الموساوي
	عمر قادري
	محمد خمليشي
	مجدولين مفلح
	عادل اليماني
	زهور سعيدي
	زينب طنجة
	حمزة الشبيهي
إسبانيا	فرانسيسكا بيدروس كاريتيرو

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ساموا الأمريكية	إلياسالو فاليلي ألي
	جون فيو سايلوا
جزر فوكلاند (مالفيناس)[2]	روجر أنثوني إدواردس

(٢) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

بولينيزيا الفرنسية	إنجيل رايغاداس
جبل طارق	جوزيف بوسانو
	رونالد كورام
غوام	أماندا فرانسل بلاس
مونتيسيرات	دونالدسون روميو
الصحراء الغربية	منصور سيدي محمد (جبهة البوليساريو)
	سيدي محمد عمر (جبهة البوليساريو)
	سويليمة طيب أحمد سالم (جبهة البوليساريو)
	محمد عبا
	غلة بهية

صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	ستيفن أومالي

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	ديل ألكسندر

المنظمات الإقليمية

مجموعة رأس الحربة الميلانيزية	إلان أناما كيلوي

الخبراء

سيرغي تشيرنيافسكي

بيتر كليغ

كارلايل كوربين

فيلما ريفيرون – كولاتزو

لويس فرنيت

التذييل الثاني

رسالة الأمين العام إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ تلا نصها رئيس وحدة إنهاء الاستعمار في إدارة الشؤون السياسية

إنه لمن دواعي سروري أن أحيي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي تعقدها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وأشكر شعب غرينادا وحكومتها على استضافة حلقة دراسية إقليمية للمرة الثالثة، عقب اجتماعات مماثلة في عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٧.

وتشكل هذه الحلقة الدراسية الإقليمية فرصة لتدارس الأحوال السائدة في الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي من المنظور السياسي والنظر في التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية والثقافية ذات الأهمية لإنجاز عملية إنهاء الاستعمار الخاصة بكل إقليم.

والتركيز في هذا العام على أهداف التنمية المستدامة في سياق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يأتي في الوقت المناسب بوجه خاص. فأهداف التنمية المستدامة، الواردة في خطة عام ٢٠٣٠، تشكل مخططا أوليا لمستقبل مشترك يعمه السلام والازدهار. وبالنسبة للأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تواجه تحديات تغير المناخ، والحصول على الرعاية الصحية، وتنويع الاقتصادات، وحفظ الموارد البحرية وندرة مياه الشرب، يكتسي تنفيذ هذه الخطة أهمية خاصة.

ويمكن للجنة الخاصة، في سياق تنفيذ ولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار، مساعدة الأقاليم على اتخاذ الإجراءات اللازمة سعيا إلى عالم أكثر استدامة. غير أن اللجنة الخاصة لا يمكنها العمل بمفردها. وينبغي إشراك جميع الأطراف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمضي قدما بجدول أعمال إنهاء الاستعمار.

فإنهاء الاستعمار لم ينته بعد. وما نحتاجه اليوم لإنجاز هذه المهمة الجسيمة هو الإرادة السياسية والتفكير الابتكاري والعمل في الشراكة. وتفضلوا بقبول أطيب متمنياتي بإجراء مناقشات مثمرة تسهم في هذا العمل الأساسي.

التذييل الثالث

قرار يعرب عن التقدير لحكومة غرينادا وشعبها

إنّ المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ،

وقد اجتمعوا في سانت جورجز، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، للنظر في التّحديات المطروحة والفرص المتاحة في عملية إنهاء الاستعمار في عالم اليوم،

وقد استمعوا إلى بيان هام أدلى به في افتتاح الحلقة الدراسية وزير الشؤون الخارجية والعمل،

وقد أحاطوا علما بالبيانات المهمة التي أدلى بها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

يعربون عن عميق امتنانهم لحكومة غرينادا وشعبها لتزويد اللجنة الخاصة بالمرافق اللازمة لعقد حلقتها الدراسية، وللمساهمة الممتازة التي قدماها في نجاح الحلقة الدراسية، ولا سيما لما لقيه المشاركون طوال مدة بقائهم في غرينادا من سخاء بالغ وكرم ضيافة واستقبال ودي وحار.